من هو أسامة المسلّم؟

معن البياري

لستُ وحدي من سأل السؤال أعلاه أصدقاءه ومعارفه مساء السبت الماضي في أجواء المعرض الدولي للكتاب في الرباط، بل وجدتُ حيْرى بلا عدد ممن أعرف، وقد استبدّت بنا دهشةٌ بالغةٌ من جهلنا كلنا بصاحب هذا الاسم الذي كان نجم الحدث الأهم، ليس في المعرض فقط، بل في وسائل التواصل أيضا. وفي دردشات ناسٍ بلا عدد، وذلك بعد أن بادرت سلطات الأمن المغربية، بالتشارور مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل ومع إدارة المعرض، إلى وقف حفل توقيع أسامة المسلّم كتابا له للجمهور في جناح مركز (دار) الأدب العربي للنشر والتوزيع (مقرّها الدّمام)، بعد ازدحام شديد في المكان، وتدافع وفوضى واسعة، مع تدفّق آلاف الشبّان (وغير الشبّان) من الجنسين، إلى الجناح للحصول على توقيع الكاتب على نسخ مشتراة. وقد استحسن كثيرون مبادرة الأمن هذه، والتي كانت بسبب تحسب في محلّه من أن يحدُث مكروه لا سمح الله. وإذ أعلن، هنا، أنني، لأول مرّة في حياتي أسمع بهذا الكاتب الشاب (مواليد 1977)، فإني أستشعر حرجا شديدا، فمن الواجب المهني المحض، الإعلامي، ومنه الإعلام الثقافي، أن يكون اسم أسامة المسلم قد وصل إلى مسامعي، لو لم أقرأ له. وما يخفّف من الحرج الذي أستشعرُه أنه كانت مع جمع من الأصدقاء، في الرباط حيث تنكتب هذه السطور، أن عديدين غيري في حالي نفسها. لم يبلغهم شيء عن هذا الكاتب الذي صرنا نعرف أن له 17 رواية، بعضها في أجزاء خمسة أو أقلّ، ما يعني أن له نحو 30 كتابا، من المدهش أنه كتبها ونشرها في السنوات التسع الماضية، وأن طبعات كتبه تتوالى وتنفد في شهور. ولما قرأنا أن واحدة (فقط) من روايات باعت نحو 150 ألف نسخة، ولّما قيل لنا إن جمهورا بلا عدد ظل يتقاطر إلى حفل توقيع كتبه في معرض القاهرة الدولي للكتاب قبل شهور من العصر حتى ساعة متأخرة في الليل، كان سؤالنا عمّن يكون أسامة المسلّم يؤشر إلى أننا في دنيا غير الدنيا التي نخوض فيها حياتنا ومعاشنا ونمضي فيها مشاغلنا، غير التي نزاول فيها قراءاتنا وكتاباتنا، نحن أهل الإعلام والكتابة من نقيم خارج الفضاء الاجتماعي والثقافي الذي ينتسب إليه أسامة المسلّم وجمهوره.

تقرّر تقديم موعد توقيع الكاتب السعودي (الشهير) ساعتين عمّا كان محدّدا ظهيرة السبت الذي أعلنت إدارة معرض الكتاب في الرباط أنه كان يوما قياسيا في عدد الزوار، وغير مسبوق، فقد بلغ 23 ألفاً فيما كان في اليوم السابق (الجمعة) 8 آلاف. الأمر الذي لا يمكن أن يعزى إلى أنه يوم عطلة، بل في الوسع أن يكون حدث قدوم أسامة المسلم (مع حرّاس شخصيين له!) إلى المعرض سببا مرجحا. وبذلك لا نصير أمام واقعة عابرة، وإنما مسألة، أو ظاهرة، اسمُها أسامة المسلم، فالذي صرنا نعرفه عن طبعات كتبه المتتابعة وسرعة نفادها والإقبال المهول عليها، والذي شاهد صاحب هذه السطور طرفا منه في معرض الكتاب في الرباط، والذي أخبرنا به شهود من معرض القاهرة، هذا كله يجعلنا في حيص بيص إزا ما ذهبنا إلى بعض مقارنات بين ما يحرزه المسلّم وما كان عليه، نزار قباني ومحمود درويش في مدرجات أماسيهما الشعرية، من جماهيرية في زمن مضى. وقد يزيد واحدنا على هذا ويقول إنها فاعلية السوشيال ميديا، ووسائط التواصل الاجتماعي النافذة، وذات السلطة التي بلا حدود، والتي تعلي من شأن فلان أو علان، في غير حقل ... وها نحن أمام نجم اسمه أسامة المسلم، لولا الذي وقع في الرباط لما كنّا، أنا وصحب كثيرون مثلي، عرفنا شيئا عن نجوميته، ولا هرولنا إلى «غوغل» لنتارك حالنا في شأنه. وصرنا نعرف أنه كاتب قصص فانتازيات أشبه بالخرافيد، شائقة على ما قالوا، بسيطة وسطحية، يسافر فيها إلى تاريخ قديم وأساطير وحروب، وقصص حب وعفاريت وإنس وجن وخيال علمي، وخلطات من هذا كله في سلاسل متوالية من الكتب المسمّاة روايات.

أسفت كثيرات من الشابات المغربيات اللواتي تقاطرن إلى المعرض، ثم لم يحظين بلقاء أسامة المسلّم والتقاط صور معه ونيل توقيعه على نسخهن من كتب له. قالت بعضهن إن كاتبهن المفضل هذا هو من دفعهن إلى حب القراءة والمطالعة. ... وبهذا أختتم سطور هذه المقالة.

مزايدات داخل الطائفة

احمد سعداوي

يفهم كُثر من المتابعين للشأن العراقي أنّ تحرّكات زعيم التيّار الصدري، مقتدى الصدر، أخيراً، تهدف في الأساس إلى إحراج خصومه في كتلة الإطار التنسيقي، ومحاولة العودة إلى النشاط السياسي، من خلال التذكير بالاصطفافات السابقة؛ ما قبل انسحاب نوّابه من البرلمان في يونيو/ حزيران 2022. ولكنّ المسار الذي اختطّه الصدر لهذه العودة المُرتقبة يبدو مُحرجاً ويثير أسئلةً كثيرة، فمع الإعلان عن الشكل الجديد للتيّار الصدري تحت عنوان «التيّار الوطني الشيعي»، انتبه كثيرون إلى أنّ الصدر يستخدم لأول مرّة عنواناً سياسياً يحدّد الهُويّة الطائفية لتيّاره، بعد أن كان يعتمد مفرداتٍ لها دلالاتٍ عامّة؛ «تيّار الأحرار»، «سائرون»، وما إلى ذلك.

توضح مفردة «الشيعي» في إسم التشكيل السياسي الجديد للصدريين، ابتداءً، الجمهور المُستهدَف، وأنّ عمل هذا التشكيل السياسي سيكون داخل الدائرة الشيعية حصراً. أما صفة «الوطني» فتعني أنّه سيكون تيّاراً شيعياً، ولكن ليس بأهداف طائفية، وإنّما وطنية، وهي مفردة تبدو مُوجّهة إلى الحلفاء المُحتملين من خارج المكوّن الاجتماعي الشيعي. وضع مفردة «الشيعي» في العنوان، يبدو، من جانب آخر، كأنّه استجابة لشروط اللعبة، التي فرضتها أحزاب «الإطار التنسيقي» وتيّارات التي غمرَت كثيراً عقب آخر انتخابات من قناة الصدر، وأنّه ليس شيعياً تماماً. بينما كان المتعاطفون مع التيّار الصدري ينتظرون ألا يستجيب لهذا الابتزاز السياسي، فلا يحتاج إلى تمييز هويته الطائفية في العنوان، لأنّ جمهوره الانتخابي معروف. لكنّ الصدر آثر الابتعاد أكثر عن «المتعاطفين»، والانجرار إلى لعبة المزايدات الطائفية، وإيّهم أكثر شيعية من الآخر؛ الصدر أم أحزاب «التنسيقي». ليفاجئنا بدعوات غريبة لا واقعية؛ مثل المطالبة ببناء مراقد أئمّة الشيعة في مقبرة البقيع في السعودية أو الدعوة لتحويل عيد الغدير الشيعي إلى عيدٍ وطني، ليسحب «التنسيقي» البساط من تحت أقدام الصدر، ويطرح مشروعَ العيد رسمياً في البرلمان، مثيراً عاصفة من ردّات الفعل المتنوّعة التي استهجنت هذا الأمر. لتصعّد أطراف في «التنسيقي» بالدعوة إلى تحطيم تمثال نصفي يرمز للخليفة العباسي أبو جعفر المنصور، موجودٍ منذ عقودٍ طويلةٍ في إحدى ساحات حيّ المنصور في بغداد. لأنّه أحد أعداء الشيعة. في لعبة المزايدات الطائفية، هذه، لا يرى الخصمان السياسيّان غير الحلية الشيعية. قبل سنوات، حتّى الأطراف الشيعية المُؤيّدة لإيران، والممثّلة في كتلة الإطار التنسيقي البرلمانية، يترفّعون عن الخطابات ذات النبرة الطائفية، ويغلّفون تصريحاتهم بكلمات محايدة. أمّا الصدر، فكان يسبقهم بمراحل في التبرّؤ من الخطاب الطائفي وتجريمه، ومنها أنّ قرار اتخاذ عيد الغدير عيداً وطنياً كان قد طُرح في دورة برلمانية سابقة، والصدر نفسه هو من أسقطه، واتهم من طرح مشروع القرار بـ«عدم الوطنية»، ومحاولة إثارة «الفتنة الطائفية».

لا يعتقد كاتب هذه السطور أنّ الجمهور الصدري مُهتمّ كثيراً بمن هو أكثر شيعيّة من الآخر، وفي ساعة الجدّ، عند صندوق الانتخابات، فإنّ كلّ تيّار وحزب سيتعامل مع جمهوره التقليدي في حجم التقريبي المفهوم، الذي لن يتغيّر بصورة مفاجئة. أمّا الكتلة الرجراجة وغير المسيّسة من الجمهور الانتخابي العام، وهي ربّما الأكبر في كلّ انتخابات، فإنّها تبحث عن صاحب الانجازات الفعلية أو من هو أكثر صدقاً في وعوده، ونسبة كبيرة من هذه الكتلة الرجراجة تعود أدراجها يائسة ومحبطة، من دون أن تغمس أصابعها في الحبر البنفسجي. والظنّ، أنّ التعويل الأكبر والحاسم يُفترض أن يكون على جذب أصوات هذه الكتلة، لا المبارزة الدونكيشوتية بسيوف الطائفة، وتفجير الحساسيات الطائفية، وتهديد السلم الأهلي، وإلهاء الجمهور العام بقضايا لا تليق بكيانات سياسية تدّعي أنّها تقود بلداً مثل العراق.

التشريع بين الشعب والخالق

مهنا الحبيل

في مفصل مهمّ من تاريخ تفكيره وحفرياته المستمرّة للوصول إلى قاعدة تأسيسية قوية تبرّر مرجعية التعاقد الاجتماعي، يعود جان جاك روسّو إلى هوغو غروسيوس، لبناء هذه القاعدة الصلبة التي يسعى إليها، فهو يعارض غروسيوس في إعلانه أنّ الشعب يجوز أن يمنح الملك حرّيته في إطار تعاقد مدني، ولكنّه يقول إنّ غروسيوس تحدّث عن الشعب ثمّ العقد، فنحن نعود إلى العهد القديم، أولاً، وهو أنّ الشعب باقٍ في أصله قبل تعاقده، فنبطل التعاقد ونحافظ على المفهوم، وهو وجود شعب، ولا يجوز أن يُعطي الشعب أي زعيم هذه الحرّية والمرجعية، ولو مَلَك نصف العالم، ثم يرجع روسّو إلى مناقشة النسبية التمثيلية في الديمقراطية: على أي أساس تخضع الأقلية للأكثرية؟

يرى روسّو أن هناك ضرورة لأصل يُجمَع عليه، ولا يوجد في الحقيقة مجال لهذا الإجماع لدى الكائن البشري، ربّما إلا في حالات المضطرة الوجودية، وإنما في اختيار النظام السياسي فكيف نصل لهذا الإجماع، حتّى مع وجود هيئة سياسية منتخبة؟... إنّ المفصل الذي يدور حوله روسّو، هو محاولة الوصول إلى مرجع قانوني يبرّر بنود التعاقد والخضوع لها، وهذا هو الفارق الإسلامي في مرجعية التعاقد، من الوصف حتّى التشريع، فالحالة البشرية لا تستطيع أن تفي بتقديم وصفٍ وشرح تاريخي لوجودها إلا عبر الاجتهاد، وتعقّب سير الجماعات البشرية، وهذا ما حاول فعله روسّو، الذي غرق في العهد الروماني من دون غيره، ولم يناقش مرجعية الإبادة في إجماع أو أكثرية (السيناتور).

وهكذا، نقضت أصول العدالة من هذه الهيئات المنتخبة، نسبياً، من طبقة محدّدة، لم تراع الأسسية البشرية، وكانت تدور حول مصالح أمّتها القومية، بل والطبقة العليا فيها، إنّ الإشكالية العميقة، هنا، هي في تعريف صفات هذه المرجعية، وهي علوّها على المصالح والنزعات البشرية ذاتها، التي تخالطها، في طبيعة تكوينها، مشاعر الشهوة والسطوة أو الحب والكراهية، في الدائرة ذاتها، وهذا هو مبرر الحضارة الإسلامية الأخلاقي والتشريعي في المرجع الإلهي، وهو المرجع الذي قال عنه روسّو في «أصل التفاوت بين الناس» (1755)، إنّه لو ضمن الوصول إليه، لكان بحقّ مرجعاً معرفياً لفهم تاريخ البشر والأمم. لكنّ روسّو، في ذلك الموضع، استرسل في أزمة الدعاوى الكثيرة، والانقسام الوثني والمسيحي في صراع الدين، وبالتالي، طرح سؤاله التبريري في نبذ مرجع التحاكم الإلهي في التشريع والأخلاق، وإن ظلّ يستدعية بناء على فهمه، وعلى استقلال استاذه الروحي كاهن سافوا، فحضر الدين مراراً في نظريات فلسفته، وفي تربيته لـ«إميل»، وبالذات في إعداد الفتيات وزوجات المستقبل، أي إنّ روسّو كان يقارب هذه الفطرة، ولكنّه يسدّ ما عجز عن فهمه باستنباط (طبيعي)، اعتقد أنّه سيغطي علم الإله الخالق، حسب رأيه.

احتجاج روسّو ببطلان المرجعية الدينية، بناءً على فوضى تعدّديتها وتناقضها، هو صحيح من ناحية وضع هذه الفوضى، التي وصلت إلى المسلمين أنفسهم، فتوزّعوا في هذه الصراعات، بل وفي خلق إسلامات مُتعدّدة، غير أنّ النص المُقدّس الأصلي، وما انسحب على الوحيين وقواعدهما، وسَلِم من تدخّل الهوى السياسي، والتواطؤ الديني، فهو بالفعل مبادئ عظيمة لا نظير لها في وصف الذات البشرية وتاريخ وجودها، وقواعد التشريع، التي تُصلح الإنسانية فيها. ومنذ البيان الأول، الذي حدّد الوجود البشري وقصّة الخلق، ثمّ الكرامة الأدمية، وسر الوجود بصلاح الأرض وبتخصيص العبودية للخالق، ثمّ وضع الإطار العام لهذه الجماعات البشرية، فأنت تجد فيها مرجعية لا تخضع للنزوات، ولا للمصالح ولا للشهوات، ولا للأهواء، ولا للعصبيات، ولا للأعراق، ولا للألوان، ولا للغات، ولا للأوطان، ولا للأنساب، ولا للأجناس، ولا للأعراف، ولا للتقاليد، ولا للعادات، ولا للأزياء، ولا للأشكال، ولا للمظاهر، ولا للأحساب، ولا للمناصب، ولا للثروات، ولا للمصالح ولا للشهوات، ولا للأهواء، ولا للعصبيات، ولا للأعراق، ولا للألوان، ولا للغات، ولا للأوطان، ولا للأنساب، ولا للأجناس، ولا للأعراف، ولا للتقاليد، ولا للعادات، ولا للأزياء، ولا للأشكال، ولا للمظاهر، ولا للأحساب، ولا للمناصب، ولا للثروات، ولا للمصالح ولا للشهوات.

> رهن السقف التشريعي بين أزمجة الهيئة السياسية أحد إشكالات النظام الديمقراطي، وتعدّديات سقوطه، من دون أن يعني ذلك تزكية نظام المُستبدّ الفرد

المُقرّبون من الوحي هم من يطيعونه، لأنّهم اتبعوا هذه التعاليم والحقائق من ربهم الخالق، ومن نَبذ البقين في مصالح العالمين، كان صدره حرجاً وفهمه ضيقاً، ولو ملك كنوز الأرض. إنّ قوله سبحانه وتعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا»، ثمّ قوله: «وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا»، ونصوص العدالة والإحسان، وتغليظ شأن الظلم، وقاعدة الرعاية للفقراء والمضطرّين والمعوزين، وكون كلّ تعاليم الخيرية وقوانين تشريعاتها، هو من الله الخالق المبدئ المُعيد العليم البصير الرحيم، الحكيم الخبير فوق كلّ إدراك بشري بسيط ومحدود، هو العهد الذي تحتاج إليه الأمم في أصل قاعدتها التي تنظّم حقوقها، وشرع الأمير أو السيد الفرد الذي سعى روسّو لكبح صلاحياته، حتّى لا يعود الاستعباد إلى الحياة البشرية، الإشكال هو في ضرورة تحرير المرجع الديني، وفرز الخلل التاريخي عنه. وهنا، لا إشكال مطلقاً في سعي روسّو إلى تنظيم المرجعية الدستورية العليا للشعب، في هيئة منتخبة، لكن رهن السقف التشريعي بين أزمجة الهيئة السياسية، هو اليوم أحد إشكالات النظام الديمقراطي، وتعدّديات سقوطه، من دون أن يعني ذلك تزكية نظام المُستبدّ الفرد. لقد سعى روسّو إلى أن يقيم مجموع الشعب في منزلة السيد المطلق، لكنّه اضطر من جديد إلى ندب تلك الهيئات وكيلاً عن السيد، حتّى يعطي الشعب حقّه المرجعي النهائي، أو ينزّع إلى الاستفتاء لمنع تغوّل المُستبدّ الفرد، ذلك كلّه وسائط تُحشد لتجنّب الاستعباد السياسي، لا حرج فيها، غير أنّها جميعاً لا تضمن استقلال ونزاهة، ولا حتّى عمق الفهم النافذ لمصالح الإنسان في فطرته. فهذه الهيئات ذاتها قد تنحط ضدّ الفطرة، وقد يستفتى الشعب وهو يعتمد على غالبية وليس على إجماع، ويصوّت لحرب مظلوم، أو لقانون مُجحف، ينقض الفطرة، أو ينحاز سياسياً أو اجتماعياً، فهل وصل روسّو هنا، للتأمين التعاقدي المطلق، لضمان علوية نزيهة للشرعية الاجتماعية السياسية؟ لم يصل، والتجربة الأوروبية ذاتها، تدلّ على ذلك، ولذلك نستحضر عمق أزمة التفكير الإسلامي، الذي انقطع عن فقه الدولة والعمران، وكان مصدره الأعلى كافياً لتحديد مرجعية الخلق وشرعتهم القانونية.

(كاتب عربي في أونتاريو)

كاريكاتير — عماد حجاج

عن التوثيق ومنصّة الذاكرة السورية

راتب شعبو

التوثيق هو الفعل الذي غالباً ما يفوت المنخرطين في الحدث، لأنهم منخرطون فيه إلى حدّ يعتقدونه كالشمس التي لا يمكن حجبها، ويندر أن يخطر في بالهم إمكانية أن ينكر هذا الحدث الذي يشاهدونه بأمّ العين، ويعيشونه ألماً وحرماناً وقهراً، ويدفعون في تضاعيفه الدم. ولكنّ الزمن، مثل عاشق الأخطل الصغير، يخطّ سطراً ثم يمحوه. هذا ما يفرض علينا أن نحمي ما يكتبه الزمن من فعل النسيان الماحي. لا لشيء، إلا لكي نفيد مما مرّرنا فيه نحن، ونفيد به أخلافنا، ونحاصر المُستبدّ في دائرة الشرّ التي تصنعها أفعاله، فالنسيان حليف طبيعي للاستبداد. بالنسيان يمكن لمن دمّر مدينة وقتل أهلها بوحشية الهووسيين المستأجرين بالسلطة، أن يقول بعد زمن، إنّه لم يفعل شيئاً، وقد يقول إنّه لا يعرف أين تقع هذه المدينة.

الواقع أنّ التوثيق لا يحمي فقط من النسيان، وفعل الزمن الماحي، بل يحمي أيضاً من الفعل المقصود والمدروس الذي تمارسه السلطة المستبدّة بغرض تحطيم الحقيقة، وتعمية الأحداث، عبر تشويش المشهد وزرع الشك في كلّ رواية. هذه وسيلة استبدادية تواكب وتكمّل فعلي القتل والتدمير. لهذه الوسيلة شقّان، الأول ذو مفعول مباشر على الحدث، يهدف إلى ضرب مصداقية الخارجين على السلطة، وتكوين مواجهته بالتحلّي بأكبر قدر من الصدق والدقّة بما يحول، بالقدر الممكن، من دون تسرب الشكّ إلى عقول الفاعلين والمتابعين. والشقّ الثاني ذو مفعول بعيد الأمد، يتمثّل في سلب الخارجين على السلطة روايتهم للمجريات وإحلال رواية الاستبداد محلّها، وتكوين مواجهته بالتوثيق باعلى قدر ممكن من معايير الدقّة والموضوعية. على هذا، يكون هدف الشقّ الأول من هذه الوسيلة هو شلّ الفعل المُضادّ للاستبداد، وهدف الشقّ الثاني هو محو هذا الفعل أو تشويهه وطرد الحقيقة من الذاكرة، والنتيجة التي يتوخّاها حرّاس الاستبداد من ذلك هي الديمومة والتأبيد. منذ 2019، بدأ فريق عمل منصّة الذاكرة السورية، من فكرة التوثيق وحماية الذاكرة، في عمل بحثي أطلقه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لإنتاج منصّة رقمية مرجعية بهدف أرشفة وتوثيق الأحداث التي شهدتها الثورة السورية بين العامين؛ 2011 و2015. من السهل أن نقول إنّ التوثيق وصيانة الذاكرة ضرورة وواجب على شهود الأحداث، ولكن قد يجد المرء أنّ العمل على هذه المهمّة شاقّ أكثر مما يتخيل، ولا سيما إذا كان يبتغي الموضوعية واحترام المعايير العلمية والأخلاقية في عمله. من الأمثلة على جسامة مهمّة فريق منصّة الذاكرة السورية، وصعوبة هذه المهمة، أنّ الفريق يذكر أنّه رصد آلاف القنوات وجمع ما يزيد عن مليوني فيديو، ثم دُقّقت وأُخرج منها 900 ألف فيديو للعرض، وعمل على إنتاج مكتبة مرئية في التاريخ الشفوي للثورة السورية، تتضمن أكثر من 2500 ساعة، تغطي مساحة واسعة من الأحداث والمواضيع مع شرائح مختلفة من الشهود، كما أرشف الفريق 29 ألف سجل من يوميات الثورة السورية، بين مارس/ آذار 2011، وسبتمبر/ أيلول 2015. يمكن لنا أن نتخيّل مدى أهمية هذا العمل المرجعي للباحثين، الذين بات لديهم عنوان محدّد يفتح على بحر من المعطيات الموثّقة والموثوقة، التي تفتح الباب أمام الألف الدراسات الممكنة.

ولعلّ من أبرز سمات هذه المنصّة أنّها تفاعلية، وتتيح للقارئ التفاعل التالي مع فريق المنصّة، بما يسمح بإمكانية إغناء أو تعديل أو إضافة ما يمكن أن يكون هو في عمقه خيانة)، إلى حالة انقسام تكاد تأتي على كلّ قاسم وطني مشترك بين السوريين، فإن ما نأمله هو أن يندرج مجهود المنصّة في إطار عمل فريق وطني عام، يكتب ويوثّق تاريخ سورية ديمقراطية موحّدة، بعد أن يكون أبناؤها قد توصّلوا إلى تجاوز انقسامهم العميق، وإلى إدراك أن مستقبلهم الآمن يكمن في الشراكة والمساواة، وليس في السيطرة والتغلب.

(كاتب سوري في فرنسا)

> يُؤمل أن يندرج مجهود منصّة الذاكرة السورية في إطار عمل فريق وطني عام، يكتب ويوثّق تاريخ سورية ديمقراطية موحّدة

الديمقراطية التقليدية ومجتمعاتنا بدولها المأزومة

عبد الباسط سيدا

تابع العالم كلّه أنباء الاستقطاب الحاد الحاصل في الولايات المتّحدة، بين الجمهوريين والديمقراطيين، كما يتابع نتائج استطلاعات الرأي وحظوظ كلّ مُرشّح في الفوز. وفي الوقت ذاته أصبحت أخبار المُرشّح الجمهوري، الرئيس السابق دونالد ترامب، أشبه بالمسلسلات المحلّية المُكرّرة المملّة. ولكن اللافت هو أنّ كلّ الاتهامات والفضائح والمخالفات الجنائية التي يواجهها ترامب لا تؤدّي إلى خفض مستوى شعبيته، بل على النقيض من ذلك، تؤدّي في كثير من الأحيان إلى ارتفاعه. فهو يخاطب بنفس شعبوي أهل الريف وسكان الضواحي، والعنصريين والمتطرّفين، الذين يشعرون بالغبن، ولا يثقون بالطبقة السياسية التقليدية. وما يجري راهناً في أميركا يؤكّد أنّ النظام الديمقراطي، وهو في الأساس ليس بالنظام المثالي وإنّما هو الأقل سوءاً من بين الأنظمة الأخرى، يعاني من جملة تحديات وجودية، تستوجب التجديد والمراجعات الشاملة لقواعد العملية الديمقراطية، التي لم يعد كثير منها منسجماً مع طبيعة المتغيّرات التي أثّرت في واقع المجتمعات الإنسانية بوضوح، منذ بدايات فترة ما بعد الحرب الباردة.

يتمثّل هدف المراجعات المطلوبة في ضرورة ارتقاء التجديد المطلوب إلى مستوى التحدّيات المتعاظمة باستمرار. وفي مقدّمة هذه التحدّيات: الشعبوية والنخبوية، بالإضافة إلى قضايا الهجرة والبيئة، وتبعات اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي، وعدم المساواة الرقمية والعنصرية، وهيمنة مجموعة محدودة من الأشخاص على مفاصل أساسية في الاقتصاد العالمي. هذا، إلى جانب مشكلة تجّار السلاح في تشجيع الحروب والقلاقل في مختلف أنحاء العالم. هذه التحديات كلّها، وغيرها، تهدّد الأنظمة الديمقراطية لا سيّما الضعيفة أو المتآكلة منها. ولدينا أمثلة في التاريخ القريب، وليس البعيد، فما حصل في اليونان عام 1967، وفي تشيلي 1973، وما يحصل من حين إلى آخر في أماكن أخرى في العالم من انقلابات، خاصّة في أفريقيا، يؤكّد أنّ الثغرات التي يعاني منها النظام الديمقراطي تفسح المجال أمام القوى المناوئة، المحلية والإقليمية والدولية، لاستغلالها، وإيجاد موطئ قدم في داخل تلك الأنظمة بغية تخريبها من الداخل.

أبرز المخاطر التي تهدّد الأنظمة الديمقراطية بصورة عامة، وتحد من إمكانية «الدمقرطة» في المجتمعات الأخرى، تتمثّل في تراجع الثقة بالنخب السياسية، والشعور بالظلم والإهمال والتهميش، لا سيّما في مناطق الريف والبلدات البعيدة عن العاصمة، وحتّى في الضواحي والعشوائيات المحيطة بالعاصمة، وغيرها من المدن الكبرى، وغالباً ما تشكّل هذه البيئات الأرضية الخصبة لانتعاش الحركات المتطرّفة بتوجّهاتها المختلفة، كما تكون مرتعاً مجهود المنصّة في إطار عمل فريق وطني عام، يكتب ويوثّق تاريخ سورية ديمقراطية موحّدة، بعد أن يكون أبناؤها قد توصّلوا إلى تجاوز انقسامهم العميق، وإلى إدراك أن مستقبلهم الآمن يكمن في الشراكة والمساواة، وليس في السيطرة والتغلب.

من دون أيّ تمييز بين الريف والمدينة، والمناطق القريبة من العاصمة والبعيدة عنها، ومناطق الاغنياء ومناطق الفقراء، ومن دون اعتبار للانتماءات الدينية أو المذهبية أو القومية أو غيرها. ويمكن الاستعانة، في هذا المجال، بمثال من الواقع الأوروبي بعيد الحرب العالمية الأولى. فما حصل في ألمانيا هو عدم تمكّن الديمقراطية الهشّة من مقاومة استغلال التيارات المُتطرّفة، لا سيّما النازية، الثغرات التي كان يعاني منها النظام الديمقراطي، وتمكّنت، بعد الفوز في الانتخابات، من التسلّط على الحكم لتعطيل العملية الديمقراطية، وملاحقة الخصوم الواقعيين والمحتملين والمُتخيّلين. هذا على المستوى الغربي، فماذا عن مستقبل الديمقراطية في مجتمعاتنا، في أجواء الاستبداد والفساد والإفساد، وإثارة النعرات العنصرية التدميرية والمذهبية الانتقامية؟

يبدو أنّنا كنّا متفائلين أكثر من اللازم، حينما اعتقدنا أنّ الديمقراطية قد أصبحت على الأبواب، وأنّ المطالبة بها ستقنع غالبية السوريين، وستكتسب في الوقت ذاته تأييد الدول الديمقراطية، لا سيّما المُؤثّرة القادرة، في حال وجود الرغبة والإرادة، على إحداث تغييرات نوعية في المعادلات الوطنية والإقليمية، ولكنّنا اكتشفنا، في ما بعد، أنّ هناك كثيراً من العراقيل المحلّية التي تحول دون الوصول إلى النظام الديمقراطي، الذي نعتقد أنّه قادر على إيجاد الحلول للمشكلات التي يعانيها السوريون، مثل مشكلتهم مع الاستبداد والتمييز بكلّ أشكاله، كما أنّ الدول الغربية الديمقراطية كانت وما زالت تنظر إلى الأمور من خلال عدسة مصالحها، وليس مصالح الشعوب؛ فالاستبداد والفساد والإفساد. وهكذا، اكتشفنا أنّ التبشير بالديمقراطية لم يكن يختلف كثيراً عن التبشير بالاشتراكية، الذي مارسه اليساريون والاشتراكيون والشيوعيون في مجتمعاتنا على مدى عقود، والتبشير بالوحدة القومية والتحرير، الذي مارسه، وبمارسه، القوميون منذ نحو قرن تقريباً. وهنا، أذكر قولاً لسيدة سويدية أثناء مناقشاتنا بشأن الأوضاع في المنطقة بصورة عامة، وفي سورية على وجه التحديد: «الديمقراطية ليست سلعة نشتريها من السوق، وإنّما هي حصيلة حاجة تفرضها تجارب مريرة». أمّا المفكّر الليبي الراحل الصادق النيهوم، فقد أشار في كتابه: «الإسلام في الأسر: من سرق الجامع وأين ذهب يوم الجمعة؟» (دار الريّس، دمشق، ط 3، 1995)، إلى أننا ندعو إلى الديمقراطية من باب المحاكاة والتقليد. فجوهر النظام الديمقراطي يقوم على الأحزاب التي تجسّد مصالح الشرائح والطبقات الاجتماعية، في حين أننا نفتقر إلى الشرائح والطبقات المجتمعية الواعية لذاتها ومصالحها، من جهة، كما نفتقر إلى الأحزاب الحرّة القادرة على عرض وجهات نظرها، والدفاع عن مطالبها بصورة علنية، والمشاركة في انتخابات حرة نزيهة شفّافة، من جهة ثانية.

ولكن، مع ذلك، يبدو أننا ما زلنا نُصرّ على الخيار الديمقراطي، مثلما كان اليساريون والاشتراكيون عندنا يُصرّون على الخيار الاشتراكي، وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي، اصطف معظمهم إلى جانب المستبدّين، إن لم نقل إلى جانب المذهبيين الذين يخلطون عن عمد بين المذهب والسياسية، ويستغلّون المظلوميات الواقعية والمُتخيلة لصالح مشاريع قومية توسّعية، وعلى حساب الشعوب الأخرى، وعن طريق ممارسة القتل والتهجير. ما نحتاج إليه هو التفكير الجاد في بديل يتناسب مع خصوصياتنا المجتمعية، ويأخذ بعين الاعتبار واقع التباينات المجتمعية ومستوى التطور الاقتصادي ونوعية الأفكار، التي ما زالت فاعلة في تأثيرها على عقول قطاعات واسعة من الناس. والبديل الوطني المُنتظر يمكنه بطبيعة الحال الاستفادة من الإنجازات الديمقراطية، التي حققتها الدول الغربية، وهي إنجازات تحوّلت إلى ما يمكن أن نسميه بالخير العام، على حدّ تعبير الراحل صادق جلال العظم، عند تناوله موضوع العلمانية والإسلام.

ولكنّ التركيز ينبغي أن يكون على خصوصياتنا المجتمعية، لنتمكن من التقاط الجوانب الإيجابية فيها، وهي الجوانب التي يمكن أن تُبنى عليها المشاريع الوطنية. وفي سورية تحديداً، باعتبارها من أولوياتنا الأساسية، لا بدّ أن يكون المشروع الوطني، الذي يتطلع إليه معظم السوريين، قائماً على أساس مظلوم، خسرت الرهان تلو الرهان، تقارف جريمة الإبادة الجماعية على رؤوس الأشهاد، تقتل ولا تقاتل، تعجز عن تحقيق أهدافها وتضرب خبط عشواء، تطيش سهامها بالجملة من بين حانون إلى خانيونس، وها هي تقف على أبواب رفح، وكلبها المسعور ينبح، من دون أن يخيف أحداً في الجوار.

وفق ما تلهج به ألسنة قادة الاحتلال من عنتريات، وما يفيض به الإعلام العبري من تحليلات مُسهبة بشأن «المعركة الأخيرة» الحاسمة، تبدو رفح، المدينة الحدودية الفلسطينية المصرية المُحتلة، كأنّها بقعة في آخر الأرض، صغيرة مترية في اللامكان، صبيّة يتيمة مُتكئة على فراغ طور سيناء، وكأنّها أيضاً خشبة خلاص الدولة والمجتمع، والجيش الغارق في رمال الشريط الساحلي، الغاصّ باليأس والبؤس والأنفاق ومقابر الشهداء، أو قل، رافعة كبيرة مُتخيّلة لترميم الصورة المكسورة، لاستعادة الهيبة المفقودة، والتخفّي من وطأة الحس بالقلق الوجودي.

وأحسب أنّ السؤال عن احتلال رفح، بأظافر نتنياهو أو بنياب الكلب المسعور، مركزي، لم يبرح العقل الجمعي الإسرائيلي طوال الوقت، وظلّ يشتّته على طول الخط الممتدّ من واشنطن إلى لاهاي، حيث تبدو نتيجة العملية العسكرية المحدودة هنا، تماثل المعركة الواسعة في خانيونس، والخسائر البشرية ثقيلة، تماماً كما كانت عليه في الوسط والشمال، والكلفة السياسية باهظة، فضلاً عن فقدان ورقة التهديد الأخيرة، ما قد يحوّل رفح إلى مصيدة، وربما إلى مقبرة، ويمحو قصّة نجاح الكلب المسعور كلّياً، ومعها أزعومة «الجيش الذي لا يُقهر». إذاً، ما الدافع الحقيقي لمثل هذه المغامرة الطائشة في رفح؟ وما الغاية من هذه الورطة التي يحذّر من عواقبها الوخيمة كبار الجنرالات المتقاعدين والمسؤولين السابقين، فضلاً عن الحليف الأميركي العتيد، إن لم يكن هو الهروب إلى الأمام، وإطالة أمد الحرب بلا طائل، درءاً للمساءلة عن إخفاقات 7 أكتوبر الفاضحة، وفشل الحرب الانتقامية اليائسة، وانهيار المكانة السياسية، وفقدان الدعم الدولي، وربما إشعال نار الكراهية الدينية، وتأجيل الوقفة المُذلّة أمام لجنة التحقيق الداخلية، وربما الجلب أو المثول قدّام محكمة الجنايات الدولية. ليس في رفح أربع كتائب مقاومة فقط، كما يدّعي راعي الدولة المأزومة، وليس في أنفاقها على الأرجح أسرى ينتظرون خلاصهم بالقوة المُميتة، كما أنّ هذه المدينة المترية المُكتظّة، ذات البأس المكافئ لشقيقاتها في الشمال الغزّي المُذلل، ليست قاعدة متربّعة مكتوفة الأيدي تترقب أقدارها العمياء، فبحسب ما يتسرب من أخبار قليلةٍ عن استعدادات رفح الباسلة، وما

هذا الجدل في المغرب... قوة التعيين وقوة الانتخاب

عبد الحميد اجماهيري

صار موعدُ تقديم الحصيلة الحكومية المغربية، في منتصف كلّ ولاية، تمريناً سياسياً ومؤسّساتياً لا محيد عنه منذ ربع قرن تقريباً، حين أسّسه شيخ الاشتراكيين المغاربة الراحل عبد الرحمن اليوسفي إبّان قيادته حكومة التناوب في تسعينيات القرن الماضي، باتفاق «فوق سياسي»، إذا شئنا القول، مع الراحل الملك الحسن الثاني، وهو عادة ما يتميز بثابتين. من جهة، تقديم رئيس الحكومة حصيلة 30 شهراً من ولاية جهازه التنفيذي، في محاولة لإبراز المُنجزات، وتقديم الأرقام التي تثبت جدارة فريقه، ومن جهة ثانية، تكون المناسبة سانحة لتعديل حكومي، وإجراء تغييرات في «الكاستينغ» الذي يقود السلطة التنفيذية في المرحلة الثانية.

ولعلّ الفرق الجوهري بين التمرين الحكومي أيام اليوسفي وممارسته مع عزيز أخنوش حالياً، وقبله مع عبد الإله بنكيران وسعد الدين العثماني، هو وجود دستور 2011، وهو مختلف تماماً عن دستور 1996، الذي مارس الراحل اليوسفي تحت مظلّته التدبير الحكومي والحصيلة الأوّلية. ومكمن الفرق أنّ المسؤولية على رأس الحكومة صارت مع الدستور الجديد محكومة بإجبارية الانتخاب، ولا يمكن لملك المغرب ألا يراعي نتائج الانتخابات في تعيين «شريكه» الدستوري في تدبير الحكومة، وهو «إكراه» جديد يعطي وضعاً اعتبارياً غير مسبوق لرئيس حكومة المغرب، علاوة على أن الدستور نفسه ينصّ على أنّ الحكومة لا تمكن إقالتها إلا بإجراء انتخابات جديدة. وعليه، فنحن أمام دستور جديد جاء في سياق تحوّلات كبيرة، مسّت الدولة في المغرب، ونظام اتخاذ القرار، في سياق تحوّلات عربية وإقليمية كبيرة للغاية. وفي هذا الإطار، تندرج مناقشة الأداء الحكومي، مؤسّساتياً وفي الميدان.

وما ميز تقديم حصيلة الحكومة، من هذه الزاوية، هو سلوك رئيسها الثري عزيز أخنوش إزاء الفرقاء السياسيين، بحيث سجّلت مسارعته إلى إظهار نوع من «الانتشاء الذاتي»، الذي يفوق منسوبه ما اعتاده المغاربة من المسؤولين الحكوميين في الولايات السابقة، بل لعلّ كثيرين لاحظوا أنّ خطاب الاكتفاء الذاتي، الذي يوازي المديح الذاتي، لا يتماشى مع لغة الحقيقة التي تعوّدها المغاربة كلّهم من الملك محمد السادس، الذي كثيراً ما تميّزت خطاباته بنبرات قوية وانتقادية، حتّى إنّ بعض الإعلاميين اعتادوا كتابة أنّ الملك يحرّض على النقد والنقد الذاتي، وعدم الاسترخاء في سرير المُنجزات. وفي مقابل ذلك، مال رئيس الحكومة أثناء الفترة الخاصة بالردّ على المعارضة إلى التعالي عما أتت به، وتوجّه بالانتقاد إلى تقرير إحدى مؤسّسات الحكامة، وهو المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الذي يرأسه الوزير السابق أحمد رضا الشامي، وهو المجلس المنصوص عليه في الدستور (الفصل 151 والفصل 152)، وله دور استشاري، كما أنّ من حقه «أن يدلي برأيه في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة». وفي سياق فهمه هذه المُهمّة، نشر المجلس تقريراً قاتماً، في تزامن واضح مع مثول رئيس الحكومة أمام البرلمان، ومُلخّصه أنّ «4,3 ملايين من الشباب البالغة أعمارهم ما بين 15 إلى 34 سنة عاطلون عن العمل». ومنهم فئة خارج دائرة التلاميذ والطلبة والخاضعين للتكوين المهني، ما يجعلهم خارج الرادار الاجتماعي، ويشكّلون قنبلة لا أحد يُقدّر سُلّم زلزالها (!)

وكان المجلس نفسه قد سعى إلى توسيع صلاحياته في متابعة العمل الحكومي، فضمَّن ديباجة نظامه الداخلي مادة تقضي بأنّه «يسهر على تتبع مآل الآراء والتوصيات الصادرة عن المجلس، والتدابير المُتّخذة بشأن هذه الآراء والتوصيات من قبل الجهات المعنية بها»، وهو ما رفضته المحكمة الدستورية. بَيْد أنّ رئيس الحكومة، الذي فضّل أسلوب السجال المُتعالي مع أطراف من المعارضة، أبدى في المقابل انزعاجاً من تقرير هذا المجلس بخصوص الأرقام المُذهلة والمُرعبة، التي قدّمها، المُتعلّقة بفئة من الشباب المغربي توجد خارج دورة الحياة برمتها (!) وهو رقم ليس جديداً في الواقع، بل هو رقم يشطُّ عن الحصيلة المبتهجة والمكتفية بذاتها، كما قدّمها رئيس الحكومة. ومن منظور كاتب هذه السطور، يتجاوز الأمر سجالاً بين رئيس الحكومة ورئيس المجلس الاجتماعي والاقتصادي إلى ما هو أبعد من سجال شخصي، أي يجاور ما هو أعمق، إذ يتعلّق الأمر بمواجهة تكتفي، الآن، بمسافة محدودة الإطار بين مؤسّسة أفرزها الاقتراع، هي الحكومة ورئاسة الحكومة، ومؤسّسة من مؤسّسات الحكامة، تخضع لقوّة التعيين، كما جرت دسترتها في المغرب، وهي هنا المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وقد سبق أن تفجّرت مواجهات بين هاتين الآليتين (آلية الانتخاب وآلية التعيين) أكثر من مرّة، بين الحكومة من جهة، ومن جهة أخرى، المجلس الأعلى للحسابات والمندوبية السامية للتخطيط، والمجلس الاجتماعي وبنك المغرب ومجلس المنافسة... إلى غير ذلك من المؤسّسات الشبيهة، وحدث ما زاد من حدّة المنافسات الصامتة، لأنّ بعض المؤسّسات كانت قاعدة لقرارات صاعقة للجسم السياسي المغربي، كما حدث عقب الزلزال الاجتماعي في الحسيمة في 2017، الذي نتج عنه إعفاء وزراء ومسؤولين عديدين، وطردهم من دائرة السلطة العمومية. وسبق أن وقعت المواجهة بين مؤسّسات مُنتخَبة وبين هاته المجالس (انظر مقال الكاتب «في الفساد والتضادّ بين الحكومة والحكامة بالمغرب»، «العربي الجديد»: 27 /6/ 2023)، ولم يجر فتح حوارات علنية، واستخلاص نتائج ملموسة من هذا النقاش، تفضي إلى تغيير في النصوص الدستورية، وتسلط أضواء جديدة على مناطق العتمة بين سلطة التعيين وسلطة الانتخاب.

> منطق البحث عن التوازن بين القوّتيْن؛ التعيين والانتخاب، يقتضي أن تنتصر الأغلبية الحكومية لسلطة الانتخاب

> سارع رئيس الحكومة المغربية عزيز أخنوش إلى إظهار نوع من «الانتشاء الذاتي»، الذي يفوق منسوبه ما اعتاده المغاربة من المسؤولين الحكوميين في الولايات السابقة

ولا يقتصر الأمر فقط على نوع من الخصائص المميزة للطبقة السياسية في المغرب، وأسلوبها في إدارة الحوار، كلما تعلّق الأمر بسلطات التعيين، التي ترتبط بشكل كبير بسلطة الملك المغربي، بل فيها أيضاً جزء من التوتّر الذي تعرفه بنية القرار في الدولة المغربية. ومن المفارقات التي لا يمكن أن تخفيها النقاشات الدورية المحدودة، هو أنّ الطبقة السياسية برمّتها دفعت نحو «تثمين هذه الآلية (التعيين الفوقي)، التي ترتبط فلسفياً بمفهوم سلطوي للحكم، باسم مسلسل «الدمقرطة»، الذي رافق وضع دستور 2011، على حد تعبير الباحث والمفكر محمد الطوزي، وهو نفسه الذي شارك في صياغة الدستور الجديد، ينبهنا إلى أنّ إحدى أكبر القطائع التي جاء بها دستور 2011 هي مكانة السيادة، التي حسمت بطريقة واضحة، ومن دون أيّ إمكانية للتأويل، فالفصل الثاني من الدستور، الذي يلي تعريف الدولة، كما اختارها المغرب، ويسبق التنصيص على ديانتها، هذا الفصل ينصّ على أنّ «السيادة للأمة، تمارسها مباشرة بالاستفتاء، وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثليها»، وأنّها «تختار ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحرّ والنزيه والمنتظم».

ويرمي هذا التأكيد إلى تثبيت الملكية المغربية في دينامية الحداثة السياسية، وذلك بالتنصيص على الدور المحوري للانتخابات، التي ينصّ الدستور، في الفصل 11 منه، على أنّ «الانتخابات الحرّة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي».

وينصّ الدستور نفسه، في الفصول من 161 إلى 170، على وجود مؤسّسات الحكامة (والمقصود بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والوسيط، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، والهيئة المُكلّفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، ومجلس المنافسة، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي)، وهو بذلك يفتح الأبواب على مصراعيها من أجل أشكال أخرى من التمثيلية، والتي تَتَصادى مع النقاشات المتكررة في الديمقراطيات الغربية حول «أزمة التمثيلية»، التي قد تؤشّر على المُنعطف النيوليبرالي للدولة المغربية. وما يزيد من ضرورة حوار شفّاف وقوي، بشأن مضامين وغايات دستور لم يَستنفِد بعد كلّ احتياطيّه الإصلاحي، أنّ ممارسة «التعيين من فوق» ليست حكراً ملكياً «بل يمارس كذلك من مجموع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين حتّى ولو كان يكتسي أشكالا أخرى.. كما أنّ الهيئات العشر التي أنشأها الدستور لم تولد من تهيّؤات بعض الخبراء المجتمعين للنقاش، بل من الضغط القوي الذي أفرزته عمليات المشاورات التي كانت وراء صياغة الدستور. وقد كانت اللازمة عند كل الشخصيات تقريباً التي استُمع إليها (جمعيات، نقابات، أحزاب سياسية، ممثلي الحركات الاجتماعية) هي «دسترة» هذه المجالس أو اللجان» (هناك حوالي 80 مجلساً أو لجنة كانت موضوع طلب، كما يتبين من الكرّاسة الميدانية لمحمد الطوزي، أثناء مشاركته في لجنة مراجعة الدستور)»، يضاف إلى ذلك أنّ لرئيس الحكومة، ولرئيسي الغرفتين في البرلمان باعتبارهما سلطتي انتخاب، الحق في تعيينات داخل هذه المنظومة، منظومة مؤسّسات الحكامة التي تتم بالتعيين فقط. ولعله سببٌ آخر لالتباس المُسايفة في الحلبة السياسية المغربية.

ويمكن أن نقرأ وجود مجالس الحكامة «باعتبارها تعايش إرادة صريحة في اتقاء المخاطرة الانتخابية ورفض السياسة كما تجسدها الأحزاب، أو خوف من «ديكتاتورية الأغلبية» في أفق انتخابات نزيهة، في امتداد للانتقادات المعبر عنها ضد ديمقراطية حُرِّف مبدأ التمثيلية فيها. ولكن المفارقة تكمن في تثمين آلية ترتبط فلسفيا بمفهوم سلطوي للحكم...، باسم مسلسل للدمقرطة!»، كما كتب ذلك الجامعي محمد الطوزي، والباحثة بياتريس هيبو، في «الزمن السياسي، خيال الدولة في العصر النيوليبرالي». ولا يمكن أن تعفي الطبقة السياسية المغربية نفسها من هاته الملاحظة الصاعقة التي وردت في ختام الكتاب المذكور أعلاه، حول المعادلة (تعيين = انتخاب) ومفادها «في حالة المغرب، فإنّ هذه المفارقة تنزع نحو إعطاء دلالة جديدة، أقرب إلى الإمبراطورية منها إلى الدولة . الأمّة، لهذه التنظيمات، وذلك عبر تحييدها ودمجها في العقيدة الدولية الجديدة مع تزيينها بمحاسن الحكامة الرشيدة».

ولقد سبق أن تقدّمت لجنة صياغة النموذج التنموي الجديد، التي أنشأها العاهل المغربي، بقراءة ما عن «العتمة» التي تلّف العلاقة بين مراكز القرار، على ضوء التغييرات الجارية في الدولة، ومنها أنّ القراءة المتأنية للدستور تبين وجود مناطق عتمة فيه، من نتائجها تغذية مخيال خصوصي للمغرب، «وهو الذي يحدّد بالفعل أشكال التملك من طرف الفاعلين السياسيين ويعطي في بعض الأحيان ذلك الانطباع بأن الدستور طموح جداً، وعليه فهو متقدم كثيراً بالنسبة للثقافة السياسية الجارية». وفي الوضع الذي نحن فيه، نجد أنّ كلّ المقتضيات لفائدة التمثيلية الانتخابية «تُؤخذ بجدّية كبيرة وتحدّد الجزء الظاهر إعلامياً من الحياة السياسية، غير أنّ هاته القراءة تترك في الظلّ تصوراً آخر للتمثيلية، وهو تصور كبير الأهمية يعبِّر عن نفسه في ممارسة التعيين أكثر من تنظيم الانتخابات».

وفي الخلاصة، نشير إلى منطق البحث عن التوازن بين القوّتيْن؛ التعيين والانتخاب، يقتضي أن تنتصر الأغلبية الحكومية لسلطة الانتخاب، وتتصرف على أساس أنّها ضامنة لقوة هاته السلطة المؤسساتية والمعنوية، وتدعم مقوماتها في كلّ هندسة تمثيلية، وهو ما لا يشكّل حقيقة واضحة، إذ تشتكي فرق المعارضة، اليسارية في أغلبها، من «تغوّل» حكومي، على حساب المعارضة داخل البرلمان، وحرمانها من حقوقها الدستورية، والعمل على تكريس وجودها خارج دوائر القرار، من القمّة البرلمانية إلى قاعدة الهيئات المُنتخبة جهوياً وإقليمياً ومحلياً. كما أنّ الأمر يقتضي أن تكون التشكيلة الحكومية قادرة على رفع التحدي، وهو أمر ما زال يتطلّب إثباته فعلياً، على اعتبار أنّ الفصل الثاني من مناسبة تقديم الحصيلة، والمتعلّق بالتعديل الحكومي، ما زال معلّقاً، ومرهوناً بالتوازنات الداخلية للأحزاب المُشكّلة الأغلبية، وما تعرفه حياتها الداخلية من توتّرات لا تعطي صورة سليمة عن حامل السلطة الانتخابية.

يفوق الأمر التنشيط، سلباً أو إيجاباً، للحياة السياسية والإعلامية، إلى جوهر الديمقراطية وتوازن المؤسّسات، والقدرة على فتح سبيل جديد نحو الإصلاحات السياسية والمؤسّساتية، وأولها، الإصلاحات ذات الصلة بالانتخابات، باعتبار أنّها من آليات إنتاج الشرعية، وكذا آلية لعقلنة التعيين نفسه.

(كاتب مغربي)

الحياء والحياة

خالد الجبر

وكأنّ الفارق بين الكلمتيْن في حرف حسبُ، ولأنّ كثيرًا من الناس يقصُرون الأولى في دارج كلامهم (الحَيا)، وتعوّدوا نُطق التاء في آخر الثانية هاء (سوى اللبنانيّين)، تظهر الكلمتان كما لو أنهما لفظ واحد، وتتنوّع طريقة كُلٍّ في النّبر ليَميزَ بين هذه وتلك، فالضغطُ في الأولى يكون على الحاء مع خطف الألفِ في المقصور (الحَيَ)، ومَطل الألفِ في الثانية (الحَيا). ولولا ذلك لاشتبهَتا في السّمع.

والكلمتان كلتاهُما من الجذر نفسه (حيي) كما التأمتا في معجم الدّوحة التاريخيّ، وهما على ذلك تنتميان إلى حقلٍ دلاليّ واحد، ليصبحَ التلازمُ أصيلًا بينهُما في البنية اللغويّة المُعبِّرة عن بنية ذهنيّة وثقافيّة، ويتأسّس على ذلك التلازُم الثقافيّ تلازمٌ اجتماعيٌّ في المعَاش الاجتماعيّ أيضًا. هكذا، قد يخرجُ المرءُ بنتيجةِ أنّ الحياةَ بلا حياء محضُ ابتذال. ولعلّ هذا التلازم في لغة العرب ثقافيًا، وضرورة التلازم بينهما أخلاقيًا هو الذي جعل (الحياء شُعبةً من الإيمان) في الحديث النبويّ الشّريف.

والحياءُ في حركة الإنسان في الحياة مختلف تمامًا عن الخَجَل؛ فأمّا الحياءُ، فمن الاحتشام الذي يؤطّر حركة المرء في كلامه وفعاله بإطار العامّ النافع من الآداب، فلا يصدُر عنه/ منه إلّا ما لا يخدشُ سمعًا أو بصرًا. وأمّا الخَجَل، فهو الاستحياءُ ممّا لا يُحتَشم منه، مع نُكوص النفس عن الكلام أو الفعلِ في حيرةٍ ودهَش. وإذا كان الحياء يُعدّ في الأخلاق الحسَنة المحمودة، فالخجلُ خُلُق قبيحٌ مذموم. وكما أنّ الحياة ضروريّة ليتبدّى خُلقُ الحياء؛ فقد سبقت في الوجود اللغويّ الثقافيّ وجودَ الحياء، إذ إنّ أوّل ظهورٍ للفظ الحياة سبق الإسلام بقرابة قرنيْن من الزمن (200ق.هـ)، ثمّ تلاها الحياءُ بعد قرن (100ق.هـ). وهذا أمرٌ مفهوم في سياقه التّاريخيّ والاجتماعيّ، فوجودُ الحياة سابقٌ على وجود الحياء، ولا يتنشّأ الأخير إلّا في سياق اجتماعيّ يلزمُ فيه ائتلافٌ مجموعةٍ من الناس في اجتماع وتعارفُهم منظومةٌ من الآداب والأخلاق العامّة؛ ليتمكّنوا من المحافظة على ما يجمعهم، ويجتنبوا ما يُثير فيهم الشّحناء والبغضاء. وحين يبلغ الاجتماع نُضجَه، يصبح الحياء لازمًا لاستمراريّة الحياة العامّة، فضلًا عن لزومه لمحافظة المرء على وجوده الأخلاقيّ، وصورته العامّة في مجتمعه.

> حين يبلغ الاجتماع نُضجَه، يصبح الحياء لازمًا لاستمراريّة الحياة العامّة، فضلًا عن لزومه لمحافظة المرء على وجوده الأخلاقيّ، وصورته العامّة في مجتمعه

هل يبدو للقارئ الكريم، الآن، انبتاتُ هذا التّنظير اللغويّ عن سياقِ ما يجري في الحياة العربيّة، بل العالم كلّه، منذ السابع من أكتوبر (2023)؟ لعلّ ما يجري، منذ ذلك التاريخ إلى اليوم، أثبت أنّ العالمَ كلّه يشهَد فورةً أخلاقيّة، وخاصّةً جيلَ الشّباب الذين وُلدوا أيّام الحادي عشر من سبتمبر (2001)، وبعدها بسنوات قليلة، ولم يتأثّر وجدانُهم بما رُوِّج عالميًا من حرب على الإرهاب، وغزو أفغانستان والعراق، وبلبلة الدنيا وشُغل الناس. قد يكون بعضُ مجايلي الحرب الأميركيّة على فيتنام/ في ستّينات القرن العشرين حتّى نهايتها، يستعيدون دوافعهم النفسيّة للخروج أيضًا، والوقوفِ في وجهِ ما يجري من أبشع حربٍ إبادةٍ جماعيّة مُصوَّرة على الشاشات في القرن الحادي والعشرين. لكنّ هؤلاء جميعًا عبّروا عن التزامٍ أخلاقيّ إنسانيّ عالٍ، يمكنُ اختزالُه في الحَياء؛ الحياء من الصمتِ على ما يجري، والحياء من الاكتفاء بالفُرجة، والحياء من التّمييز العنصريّ البغيض، والحياء من تجسيد الكراهية بلا رادع، والحياء من التناقُض في تطبيق المعايير حتى معايير القانون الدولي، والإنسانيّ الدوليّ، ومبادئ الأمم المتّحدة، وميثاق حقوق الإنسان، والتجويع، والتهجير، والحصار، والقتل المنهجيّ والعشوائيّ، وامتهان كرامة المرأة، والطفولة، والعلم، وحريّة العبادة، وصيانة دور العبادة والمستشفيات والمدارس عن الاستهداف.

العالمُ كلُّه يقف أمام دولة خارجةٍ على القانون، عنصريّة بامتياز، تعيشُ أزماتها وكراهيتها وأحقادَها وعُقدة إحساسها بالتفوّق (شعب الله) وفائض قُوّتها وجبروتها بلا رادع قانونيّ، أو وازعٍ أخلاقيّ، ثمّ تدّعي بأنّ جيشها أكثرُ الجيوشِ أخلاقيّة في العالم. وإزاء هذا كُلّه، تجدُ شعبًا صابرًا صامدًا مُثابرًا يبحثُ عن الحياة متمسِّكًا بكلّ لحظةٍ منها، يقاومُ ليعيش؛ لأنّه يحبّ الحياة إذا ما استطاع إليها سبيلًا. شعب تَعِب لكثرة ما جُرِّبت إبادتُه، ومُورِسَ حصارُه وتجويعُه وسَجنُه وقتلُه وهدمُ بيوتِه على رؤوسه، وتقطيعُ أوصاله وأوصال أرضه ونهبها بالمصادرة والاستيطان. شعب تعبَ من حَمْل خيمتِه وبيت صفيحِه على ظهره، ومن توضيب «بُقَجه» كلَّ حين. لكنّه مع ذلك يُريد الحياة، ويتطلّع إليها، ويحلمُ بها، ويُمارسُ منها أجمل ما تُتيحهُ الظّروف، وتمكّن منه القدرة والإمكانات.

ومع هذا كلّه، تجدُ من العرب والمسلمين من يُمارسُ «صَهْيَنَةً» علنيّة؛ يدعمُ الاحتلال، ويؤيّدُه، ويُساندُه بالمال والنّفط والغذاء، ويُعلي صوتَه مدافعًا عن «شرعيّة» الاحتلال و«حقّه» في الأمن والبقاء والسّيطرة. مشهدٌ قاس أن ترى «يهودًا» من أصقاع الأرض يتظاهرون مطالبينَ بوقفِ حربِ الإبادة، ولا دينيّين وعلمانيّين وبوذيّين ومنْ كلّ صنوفِ الملل يرفضونَ هذا القهرَ الجارف، والدمويّة الفاجرة، وفي الوقت نفسه تجدُ مثقّفينَ وأكاديميّين، وبعض مفْتِي السّلاطين، وسياسيّين ودبلوماسيّين، عربًا ومسلمينَ، يُناصرون المحتلَّ الغاصب، ويؤيّدون حربَه غير المتكافئة، بل يُطالبُه بعضُهم بالإمعان أكثر! وأشدُّ من هؤلاء جميعًا فئةٌ من الشّعب الفلسطينيّ تُمارسُ أسوأ أنواع الكيديّة في حقّ غزّة وأهلها، وتُعلنُ عن مواقفَ يَندَى لها الجبين، ويَخزَى بها الفلسطينيُّ في العالم كلّه. وتتأمّل هذه المواقف من سلطة رام الله وذبابها الإلكترونيّ عبر مواقع التّواصل الاجتماعيّ، فلا تجدُ لها وسمًا يصلُح إلّا «طَقّ شِرْش الحَيَا» من بين عُيونهم!

ولو أنّ «قِلّة الحَياء» هُنا كانت ستبقى في نطاق النكاية والكيديّة والاستهداف، في غير هَذه الظروف العصيبة على الناس في غزّة، لقُلنا: فليَفعلوا ما شاؤُوا، وليكونوا بلا حياءٍ تمامًا. لكنّ هذه المواقفَ، «قليلة الحياء»، نتيجتُها مزيدٌ من القتل والدماء والتشريد والحصار، وتلالٌ من العذاباتِ التي لن تفارقَ ذاكرةَ جيلٍ جيلين ثلاثة أجيال من أهل غزّة، وغير أهل غزّة أيضًا.

الحياءُ، حياءُ سلطة رام الله، هُنا ضروريٌّ للحياة بمعناها الأصيل، وهو البقاء، أن يبقى الأطفالُ وأهلوهُم على قيد الحياة. ولو كانت سلطة رام الله على قدرٍ قليل من الحياء، لكانت (ذاقتْ على نفسها)، وتوقّفت عن ممارسة الكيديّة بالردح والتحريض، والملاحقة والمطاردة والقتل لمُناصري غزّة وأهلها في الضّفّة الغربيّة، ولوقفت موقفًا صلبًا أمام العالم؛ لتثبتَ لشعبها (شعب فلسطين) أنّها جديرة بأن تقوده، لا جديرة (بالقيادة) فقط.

(خبير لغوي في معجم الدوحة التاريخي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads